

مرسوم سلطاني

ن° 20/77

رقم ٧٧/٢٠

6 avril 77

Décret relatif aux
fonctions attribuées au
ministère chargé de la
protection du patrimoine
national —

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،
بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة رقم ٧٥/٢٦
وتعديلاته .

وعلى المراسيم ٧٥/٥٣ و ٧٦/١٢ و ٧٦/١٤ :

وبناء على ما عرضه علينا وزير التراث القومي وبعد مراجعته من ديوان
التشريع .

ونظرا لما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت :

مادة اولى

تختص وزارة التراث القومي بالمهام التالية :

- ١ - الكشف عن المخطوطات العمانية القديمة في جميع مجالات الدين والعلوم
والطب والتراجم وجمعها وتصنيفها وانشاء المكتبات العامة بما يتيسر
للمواطنين الاطلاع على هذه المؤلفات العمانية .
- ٢ - الكشف عن الآثار الحضارية وصيانتها والاشراف على أعمال البعثات
الاثرية وتطبيق القوانين الخاصة بحماية الآثار . والقيام بترميم القلاع
التاريخية وصيانتها .
- ٣ - اقامة المتاحف التاريخية التي تكشف عن ماضي عمان الحضاري ودورها
عبر مراحل التاريخ ، على أن تستمر تبعية المتحف العماني بمدينة الاعلام
لوزارة الاعلام والثقافة .
- ٤ - المحافظة على الصناعات الحرفية التقليدية ورعاية وتشجيع أصحابها
وانشاء مراكز التأهيل وتدريب الشباب على الحرف والصناعات التقليدية
بما يحقق الحفاظ عليها والنهوض بها باعتبارها من التراث الحضاري .
- ٥ - العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العمانيين العاملين في الوزارة .

٦ - التنسيق مع وزارة الاعلام والثقافة فيما يتعلق بالاتصال مع الهيئات والمنظمات الدولية .

مادة ثانية

تمارس الوزارة اختصاصاتها عن طريق اجهزتها وفقا لهيكلها التنظيمي الموضح في الملحق المرفق .

مادة ثالثة

يلغى كل ما يخالف احكام هذا المرسوم من مراسيم او قوانين سابقة على صدوره .

مادة رابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

حرر في : ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٧

الموافق : ٦ ابريل ١٩٧٧

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٧٦/٤٥

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة رقم ٢٦ لسنة ٧٥
والقانون رقم ٧٦/١٢ المعدل له .

ونظرا لما عرضه علينا وزير الاعلام والثقافة وبعد استطلاع رأي ديوان
التشريع .

رسمنا بما هو آت : -

المادة (١)

يعمل في نظام الرقابة على المصنفات الفنية بأحكام القانون المرافق .

المادة (٢)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون أو يتعارض مع أحكامه .

المادة (٣)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

حرر في : ١٥ ذو القعدة ١٣٩٦

الموافق : ٨ نوفمبر ١٩٧٦

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

المادة (٤)

تتولى وزارة الاعلام والثقافة الاشراف الكامل ضمن صلاحيتها على انتاج الاشرطة وعرضها وبيعها ، وعلى انتاج المسرحيات وعرضها ومن غير المساس بعمومية ما تقدم ، يعود للوزارة :

- ١ - ان ترخص بانتاج او عرض اي شريط او مسرحية او ببيع اي شريط .
- ٢ - ان تمنع انتاج او عرض اي شريط او مسرحية او بيع اي شريط .
- ٣ - ان تأمر باقتطاع أي جزء من أجزاء أي شريط أو مسرحية .
- ٤ - أن تمنع كل من لم يبلغ السادسة عشر من العمر من مشاهدة أي شريط أو مسرحية .
- ٥ - ان تحدد عند الاقتضاء الاماكن التي يسمح فيها بعرض الشريط أو المسرحية .
- ٦ - ان تنظم طريقة الرقابة على الاشرطة والمسرحيات وبوجه عام طرق تحقيق وتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٥)

تتولى رقابة الاشرطة والمسرحيات هيئة يطلق عليها اسم « هيئة المراقبة » تتبع وزارة الاعلام والثقافة وتتألف من شخصيات تتوفر لديهم الخبرة والدراية ويصدر بهم قرار من وزير الاعلام والثقافة . ويكون مركز هيئة المراقبة في العاصمة ، ويمكن انشاء هيئات مراقبة اخرى في أي مكان آخر في السلطنة بقرار من وزير الاعلام والثقافة .

المادة (٦)

تسري احكام هذا القانون على كل ما يعرض او يؤدي من اشرطة ومسرحيات في الاماكن العامة ومباني الشركات والهيئات العاملة داخل السلطنة ويستثنى من ذلك :

- ١ - عرض الاشرطة والمسرحيات للاغراض التعليمية البحثية أو للاغراض الثقافية والتوعية حيث تبشر الوزارات المعنية مسؤولية الرقابة على هذه المواد .
- ٢ - عرض الاشرطة والمسرحيات داخل الاماكن المشمولة بالحصانة الدبلوماسية .

قانون الرقابة على المصنفات الفنية

اصطلاحات

المادة (١)

ما لم يقض النص بخلاف ذلك يقصد في هذا القانون بالتسميات التالية المعاني المبينة فيما يلي ، ويطلق عليها جميعا اسم المصنفات الفنية :

- الشريط : يعني اي فيلم ملتقط للسينما أو التلفزيون ، مستورد من خارج سلطنة عمان أو مصدر داخلها ، واي شريط تسجيل صوتي .
- المسرحية : تعني اي تمثيل أو غناء أو غير ذلك من الفنون يقدمه الى الجمهور فرد أو مجموعة من الافراد .

مبدأ الرقابة

المادة (٢)

يخضع للرقابة المنصوص عليها في هذا القانون انتاج اي شريط أو عرضه أو بيعه ، وكذلك انتاج أي مسرحية أو عرضها في سلطنة عمان وتخضع ايضا للرقابة كل انواع الدعاية ، من صور ورموز وأقوال للاعلان عن هذا الشريط أو هذه المسرحية وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على النظام العام ومصالح الدولة العليا .

المادة (٣)

لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الاعلام والثقافة :

- أولا : تصوير أو تقديم المسرحيات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال التجاري .
 - ثانيا : عرض الاشرطة أو ما يماثلها في مكان عام .
 - ثالثا : اذاعة أو تأدية المسرحيات أو ما يماثلها في مكان عام .
 - رابعا : بيع الاشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها .
 - خامسا : تصدير المصنفات المبينة في الفقرات السابقة اذا كان قد تم تصويرها أو انتاجها أو تسجيلها في سلطنة عمان .
- وتطبق احكام هذه المادة على الاشرطة والمسرحيات المنوي عرضها لمرة ثانية أو اكثر وان كانت قد جرت المراقبة عليها عند عرضها في المرة الاولى .

٢ - مديرية الاذاعة والتلفزيون حيث تباشر المديرية الرقابة على مواد
المختلفة وفقا للقواعد التي تنظمها وزارة الاعلام والثقافة .

احكام عامة بشأن الاجراءات

المادة (٧)

يطلب الترخيص بخطاب مسجل من وزارة الاعلام والثقافة (الثقافة) باعتبارها مسؤولة عن الرقابة ، ويوضح فيه المكان الذي سيجر العرض وتاريخ العرض ويرفق به نص المسرحية أو ملخص لموضوعها في عدم وجود نص مكتوب ، أما بالنسبة للاشرطة فيذكر عنوان الشريط وع فصوله والدار التي طبع فيها . ويجب على وزارة الاعلام والثقافة ان تب طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر الترممنوحا اذا لم يصدر قرار خلال المدة المبينة .

المادة (٨)

جميع الاشرطة التي يصرح بعرضها والتي تكون ناطقة بلغة اجنبية يجب تكتب ترجمتها على المشاهد باللغة العربية .

المادة (٩)

يسري الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة الى التصوير التسجيل ولمدة خمس سنوات بالنسبة للعرض أو التادية ، ويجوز لوزارة الاد والثقافة ان تحدد الجهات التي يعمل فيها بالترخيص ، ولمدة شهر بالنسب للتصدير ولا يسري الا بالنسبة للدولة أو الدول المبينة فيه .

المادة (١٠)

يجوز طلب تجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة في الما السابقة بثلاثين يوما ، ويجب على وزارة الاعلام والثقافة ان تبث في هالطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما والا اعتبر الترخيص مجددة أخرى مساوية لمده السابقة .

المادة (١١)

لا يجوز للمرخص له اجراء اي تعديل او تحريف او اضافة بالمصنف المرخص به او استعمال ما تقرر استبعاده من المصنف المرخص به في الدعايا له .

المادة (١٢)

يجب على المرخص له :

أولاً - ان يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الاعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به .

ثانياً - ان يطبع ترخيص العرض متضمنا رقمه وتاريخه في مكان ظاهر على المصنف .

المادة (١٣)

لوزارة الاعلام والثقافة ان تسحب الترخيص السابق اصناره في أي وقت اذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ولها في هذه الحالة اعادة الترخيص بالمصنف بعد اجراء ما تراه من حذف او اضافة او تعديل بدون تحصيل رسوم .

المادة (١٤)

تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقا لاحكام هذا القانون ، ويصدر قرار من وزير الاعلام والثقافة بالاتفاق مع المديرية العامة للمالية بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به ، وعن منح الترخيص وعن تجديده .

المادة (١٥)

يجوز الاعفاء من كل او بعض الرسوم المذكورة في المادة السابقة اذا كانت الافلام مستوردة لاغراض علمية او تربوية او ثقافية او كانت واردة على سبيل التبادل بين سلطنة عمان وغيرها من الدول تنفيذًا لاتفاقات ثقافية معقودة معها ، بشرط المعاملة بالمثل ، ويكون الاعفاء بقرار من وزير الاعلام والثقافة .

المادة (١٦)

لا يجوز الاعلان عن أي مصنف مما ورد ذكره في المادة الثانية من هذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الاعلام والثقافة ويقصد بالاعلام في تطبيق احكام هذا القانون اية وسيلة كالنشر في الصحف ، او تركيبه لوحة مصنوعة من الخشب او المعدن او أي مادة اخرى ، وتكون معدة للعرض او النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق .

ويكون الترخيص شخصيا وناظرا للمدة المحددة فيه على الا تجاوز
واحدة يجوز تجديدها . وعلى اصحاب الاعلانات التي لم يسبق الترخيص بـ
يقدموا خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا الى الجهة المخد
للحصول على الترخيص المشار اليه .

المادة (١٧)

لا يجوز اقامة اي مكان لعرض الاشرطة او المسرحيات دون ترخيص
الوزارات المختصة بما يحقق الشروط الصحية والوقائية والتدابير التي تد
السلامة والراحة العامة للجمهور والتجهيزات الفنية المتعلقة بالمعرض . و
لوزارة الاعلام والثقافة التحقق من هذه الشروط قبل منح الترخيص المذكور

المادة (١٨)

يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها وزارة الاعلام والثقافة الى
يصدر وير الاعلام والثقافة قرارا بتشكيلها من :

- وكيل وزارة الاعلام والثقافة .
- مدير عام الاذاعة والتلفزيون أو من ينيبه .
- مستشار قانوني .

المادة (١٩)

يرفع التظلم الى اللجنة مبينا فيه موضوع القرار المتظلم منه واسباب الت
في مدى اسبوع من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بخطاب مسجل مشفوع
بالمستندات والادلة المؤيدة لوجهة نظره وللمتظلم ان يحضر امام اللجنة او
يقدم لها مذكرات مكتوبة .

المادة (٢٠)

يجب على اللجنة ان تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الا
من تاريخ ورود التظلم اليها وتكون قراراتها نهائية وتبلغ الى اصحاب الت
 بخطاب مسجل .

العقوبات

المادة (٢١)

كل من :

- ١ (باع أو عرض أو أنتج شريطا أو مسرحية بدون ترخيص ، أو
- ب (صدر الاشرطة المنتجة في سلطنة عمان بدون ترخيص ، أو
- ج (عرض شريطا أو مسرحية في غير المكان المحدد بالترخيص ، أو
- د (خالف احكام المادة (١٦) من هذا القانون .

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ريال عماني ولا تزيد على خمسمائة وبالحبس مدة لا تقل عشرة ايام ولا تزيد عن ستة شهور أو بكلتا هاتين العقوبتين .

المادة (٢٢)

يجوز في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة غلق المكان العام مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد عن شهر ومصادرة الشريط او المصنف الفني وكذا الادوات والاجهزة التي استعملت في ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد اثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو البيع بالطريق الاداري ، وترفع الدعوى في هذه الحالة الى المحكمة القضائية المختصة .

المادة (٢٣)

يصدر وزير الاعلام والثقافة قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ احكام هذا القانون ويكون لهم صفة الضبطية القضائية كما يكون لهم الحق في دخول الاماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الاحكام .

احكام انتقالية

المادة (٢٤)

تبت وزارة الاعلام والثقافة في طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التي تقدم اليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذه ، ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات وتأديتها وبيعها ما لم تصدر وزارة الاعلام والثقافة قرارا يحرم ذلك ، وفي هذه الحالة يجب ان يوقف العرض أو التأدية أو البيع فورا الى ان يبت في طلب الترخيص .

مرسوم سلطاني

رقم ٧٧/٦٩

بانضمام سلطنة عمان الى الاتفاقية الدولية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة لسنة ١٩٧٥ الصادر بالمرسوم رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .

وعلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الدولية خلال دورته السادسة عشر في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وعلى ما يقتضيه الصالح العام .

رسمنا بما هو آت : -

المادة (١)

الموافقة على انضمام سلطنة عمان الى الاتفاقية الدولية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة المشار اليها .

المادة (٢)

على وزير التراث القومي تطبيق احكام الاتفاقية المشار اليها بشأن ايداع وثيقة الانضمام لدى منظمة اليونسكو الدولية .

المادة (٣)

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في : ١٢ ذو القعدة ١٣٩٧

الموافق : ٢٥ اكتوبر ١٩٧٧

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

مرسوم سلطاني

المادة (٢)

رقم ٧٧/٧٠

بقانون حماية المخطوطات

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،
بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته
وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٦/١٢ والمرسوم رقم ٧٦/١٤ باحداث
وزارة التراث القومي

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في تحديد اختصاصات تلك
الوزارة .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة
رسمنا بما هو آت : -

المادة (١)

في هذا القانون يقصد :

- (١) الوزير المختص : وزير التراث القومي
(ب) الوزارة : وزارة التراث القومي

(ج) المخطوط : كل محرر أو بيان أو جزء منه ايا كانت طريقة

كتابته أو لغته يتعلق موضوعه بالتراث العماني
سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ويرجع
تاريخه الى خمسين سنة مضت أو أكثر من وقت
نشر هذا القانون .

ويعد جزءا من المخطوط ما يلحق به من غلاف
أو غطاء أو وعاء لحفظه .

ويأخذ حكم المخطوط بصفة خاصة في تطبيق
احكام هذا القانون الوثائق والرسوم والصور
والجداول والخرائط .

كما يجوز للوزير أو من يقوم مقامه أن يقرر
اعتبار اي إنتاج أدبي أو فني أو علمي في حكم
المخطوط متى اقتضى الصالح العام ذلك .

المادة (٢)

تنشأ بالوزارة مكتبة للمخطوطات والوثائق وكتب التراث الاسلامي تسمى « المكتبة الوطنية » وتحدد اختصاصاتها على النحو التالي :

- (١) جمع المخطوطات الموجودة لدى الجهات الرسمية او الافراد .
- (ب) العمل على فهرسة وصيانة وترميم المخطوطات وتيسير الانتفاع بها والتوعية بشأنها لاهياء التراث الفكري العماني والافادة منه والعمل على تحقيقه ونشره .
- (ج) تبادل الفهارس وصور المخطوطات وكتب التراث العماني المطبوعة مع الدور المركزية للمخطوطات في الاقطار العربية والاجنبية .

المادة (٣)

(١) على كل من لديه مخطوطات شخصا طبيعيا كان او معنويا ان يبلغ الوزارة عنها خلال عام واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لتسجيلها وجمعها .

ويجوز للوزير مد فترة التبليغ المشار اليها او تجديدها بقرار منه او من ينوب عنه .

(ب) يكون التبليغ عن المخطوطات التي يعثر عليها بعد انقضاء المدة المذكورة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العثور عليها ويحق للوزارة مراعاة ظروف الاشخاص الذين يبلغون عن المخطوطات بعد انقضاء تلك الفترة في حالة توفر حسن النية .

(ج) على كل من لديه مخطوطات ابلاغ الوزارة كتابة بخطاب مسجل مع علم الوصول عن كل ما يعرضها للضياع او التلف أو التشويه .

(د) لا يجوز لمن لديه مخطوطات ان يتصرف فيها بأي نوع من انواع التصرفات الا باذن من الوزارة بعد ابلاغها بعزمه على التصرف بخطاب مسجل مع علم الوصول على ان يتضمن التبليغ نوع التصرف وشروطه واسم المتصرف اليه ومحل اقامته وبيان تفصيلي عن المخطوط وقيمة الثمن المحدد في حالة البيع .

وللوزارة في خلال شهرين من تاريخ ابلاغها بذلك ان تحصل على المخطوط المعروض للبيع بطريق الشفعة لقاء سدادها الثمن المتفق عليه .
وأي تصرف يتم على خلاف ذلك يعتبر باطلا .

(هـ) للوزارة حق طلب أي مخطوط بغرض الدراسة أو التصوير أو الفهرسة أو العرض • وكل ذلك لقاء تعويض مناسب لصاحبه إذا طلب ذلك تقدره

اللجنة المشار إليها في المادة الرابعة من هذا القانون •

(و) لا يحق لمن لديه مخطوطات طلب عدم نشر أية صورة حصلت عليها الوزارة لمخطوطاته طبقاً للفقرة السابقة •

المادة (٤)

تؤول للوزارة ملكية ما يقدم لها من مخطوطات من غير الجهات الرسمية الحكومية لقاء تعويض عادل تحدده لجنة يعينها الوزير من ثلاثة أعضاء على الأقل يقع اختيارهم من بين ذوي الخبرة في التراث العماني والآثار والتاريخ •

المادة (٥)

للوزارة أن تضع يدها على جميع المخطوطات أو تصادرها إذا تهددها بالضياع والتلف كلا أو بعضاً بسبب إهمال الحائز أو سوء نيته •

المادة (٦)

للوزارة مصادرة المخطوطات في حالة تهريبها أو التصرف فيها خلافاً لأحكام هذا القانون •

المادة (٧)

مع عدم الإخلال بنص المادة ٣ فقرة (د) يمنع منعاً باتاً نقل وتصدير أي مخطوط إلا بتصريح من الوزير ولغرض العرض أو الترميم مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن سلامته وإعادته في الموعد المحدد لمكانه الأصلي •

المادة (٨)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى •
(١) يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف ريال كل من يخالف أحكام المادة الثالثة من هذا القانون أو يدلي للوزارة ببيانات غير صحيحة عن شروط التصرف الذي يبغيه •

(ب) ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على ألف ريال أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتعمد اتلاف أو تشويه مخطوط أو تهريبه أو محاولة تهريبه .

(ج) في حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة .
وذلك مع عدم الاخلال بحق الوزارة في مصادرة المخطوطات موضوع المخالفة في جميع الاحوال واذا كان مرتكب المخالفة شخصا معنويا عد رئيسه الاداري مسؤولا عن المخالفة ما لم تعين اللائحة الداخلية مسؤولا آخر .

المادة (٩)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون أو يتعارض مع أحكامه .

المادة (١٠)

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في : ١٤ ذو القعدة ١٣٩٧

الموافق : ٢٧ أكتوبر ١٩٧٧

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٨٠/٦

باصدار قانون حماية التراث القومي

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،
بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم
الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٦٩ بانضمام سلطنة عمان الى الاتفاقية
الدولية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل
ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة .

وعلى المرسومين السلطانيين رقمي ١٢ و ٧٦/١٤ بتعديل تشكيل مجلس
الوزراء واتشاء وزارة التراث القومي والثقافة .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة
العامة .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .
رسمنا بما هو آت : -

مادة (١)

يعمل بأحكام القانون المرافق ويسمى « قانون حماية التراث القومي » .

مادة (٢)

على وزير التراث القومي والثقافة تنفيذ هذا القانون مع الاستعانة في
ذلك بمشورة لجنة وزارية تشكل من وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية
والعمل وشئون الاراضي والبلديات ووكيل الشئون المالية قبل اتخاذ قرارات
نهائية طبقا لاحكام القانون المرافق في الامور ذات الاهمية المشتركة .

مادة (٣)

تشكل لجنة خاصة للمحافظة على التراث القومي برئاسة وزير التراث
القومي والثقافة وعضوية من يختارهم الوزير من بين ممثلين للاجهزة الحكومية
المعنية والافراد ذوي الخبرة في شئون الممتلكات الثقافية والمهتمين بالعلاقات
العامة . وتختص اللجنة بالامور الاساسية التالية :

(١) ابداء الزاي وتقديم التوصيات فيما يحيله عليها وزير التراث القومي والثقافة من أمور تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية وتنمية الوعي لدى المواطنين بأمور التراث القومي .

(ب) عمل كل ما من شأنه أن يقوي الاهتمام الشعبي واسهامه في المحافظة على التراث القومي .

(ج) وضع النظام الداخلي لاجتماعات اللجنة .

مادة (٤)

على جميع الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى اتخاذ ما يلزم كل فيما يخصه لتنفيذ هذا المرسوم والقانون المرافق .

مادة (٥)

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

الممتلكات الثقافية المتروكة صدر في : ٢٣ ربيع الاول ١٤٠٠

أو التاريخ أو المن أو الموافق : ١٠ فبراير ١٩٨٠

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

قانون حماية التراث القومي

مادة (١)

يقصد بالتراث القومي في تطبيق احكام هذا القانون الآتي :

(١) الآثار بانواعها .

(ب) الممتلكات الثقافية المنقولة بما تشمله من نتاج الحفريات الاثرية والقطع التي كانت في الاصل جزءا من آثار أو من مواقع أثرية .

(ج) تجمعات المباني الاثرية .

مادة (٢)

تعريفات :

لاغراض هذا القانون تعني العبارات التالية المعاني الموضحة امامها ما لم يحضره ينص على عكس ذلك :

(١) الوزارة : وزارة التراث القومي والثقافة .

(ب) الوزير : وزير التراث القومي والثقافة .

(ج) الاثر : كل مبنى أو بناء أو تل قديم أو مكان للدفن أو كهف أو صخر أو تمثال أو نقش أو كتلة حجرية واحدة مما تكون له قيمة تاريخية أو أثرية أو فنية أو علمية . ويرجع العهد به الى مدة لا تقل عن ستين عاما أو صدر قرار من الوزير باعتباره اثرا .

وتتضمن عبارة (الاثر) موقع الاثر واي جزء من مساحة الارض يكون لازما لتسوير الاثر أو حماية منظره أو شكله الفني أو لوقاية الاثر وحمايته على أي وجه كان .

(د) الممتلكات الثقافية المنقولة : الممتلكات المنقولة ذات القيمة في علم الآثار أو التاريخ أو الفن أو العلوم ويرجع العهد بها الى مدة لا تقل عن ستين عاما أو صدر قرار من الوزير باعتبارها ملكية ثقافية منقولة وتتدخل ضمن الفئات التالية :

١ - المجموعات والنماذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات ومن المعادن أو علم التشريح والقطع الهامة لصلتها بعلم الحفريات (الباليونتولوجيا) .

- ٢ - الممتلكات المتعلقة بالتاريخ .
- ٣ - نتاج الحفائر الأثرية (المصرح بها وغير المصرح) والاكتشافات الأثرية .
- ٤ - القطع التي كانت تشكل جزءا من آثار فنية أو تاريخية مبتورة أو من مواقع أثرية .
- ٥ - الآثار كالنقوش والعملات والاختام المحفورة .
- ٦ - الأشياء ذات القيمة الأثنولوجية (علم الاجناس) .
- ٧ - الممتلكات ذات القيمة الفنية ومنها :
- الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كلها باليد أيا كانت المواد التي رسمت عليها أو استخدمت في رسمها .
 - التماثيل والمنحوتات الأصلية أيا كانت المواد التي استخدمت في صنعها .
 - الصور الأصلية المنقوشة أو المرسومة أو المطبوعات على الحجر .
 - أعمال التجميع والتركيب الفني الأصلية أيا كانت المواد التي صنعت منها .
 - المخطوطات النادرة والكتب القديمة والوثائق والمطبوعات ذات القيمة الخاصة (من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية أو الأدبية) بخلاف المطبوعات التي يحميها المرسوم السلطاني رقم ٧٠ لعام ١٩٧٧ .
 - قطع الاثاث ذات الطابع التقليدي والخزف المطلق والادوات الموسيقية والمجوهرات والاسلحة وغيرها .
- (هـ) تجمعات مبانى : أية تجمعات مبانى منفصلة أو متصلة ببعضها البعض التي لها قيمة خاصة من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم وذلك بالنسبة لتصميمها المعماري أو لتجانسها أو لمكانها في المنظر الطبيعي .
- (و) الحفريات الأثرية : أي بحث يستهدف اكتشاف أشياء ذات طابع أثري سواء يشهل الاكتشاف حفر الارض أو التنقيب التنظيمي لسطح الارض أو في قاع أو باطن البحر أو في المياه الداخلية .

الجرد

مادة (٣)

يعد جرد مجمع للدولة يستكمل باستمرار خاص بالمتعلقات التي تشكل التراث القومي ويعين مرسوم سلطاني الاساليب والاجراءات التي تتبع في إعداد الجرد . كما يتولى المرسوم تعيين الهيئات المكلفة بهذه المهمة .

وقاية الآثار

مادة (٤)

(١) يحظر على أي شخص مالكا كان للآثار أو غير مالك أن يقوم بهدمها أو نقلها تماما أو جزئيا أو تجزئتها أو تشويبهها أو تعديلها أو الاضرار بها أو تغيير شكل الاثر بأي أسلوب ما أو حفر أو تنقيب أو حوث أو إحداث أي تغيير آخر بالارض المحيطة أو المجاورة للأثر المشار اليه ما لم يكن هذا الشخص حاصلا على موافقة كتابية صادرة من الوزارة أو موظف مرخص له في اعطاء الموافقة المشار اليها .

(ب) وفي حالة الاخلال بما ورد في المادة السابقة يجوز للوزارة أن تصدر أمرا باصلاح الاثر المشار اليه واعادته الى حالته السابقة والى المظهر الذي كان عليه وذلك على حساب المخالف الذي يعاقب اضافة على ذلك بغرامة لا تتجاوز خمسين ريالاً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بالعقوبتين معا .

(ج) يجوز للوزارة أن تعهد الى موظفيها المكلفين بذلك القيام في أي وقت كان أو من وقت لآخر بالتفتيش على الآثار مع تقديم تقارير عنها .

ويجوز لاي موظف مكلف بذلك أن يتوجه الى الاثر بقصد التفتيش ويعمل كل ما يبدو له ضروريا لتأدية مهمته بشرط أن يخطر المالك بزيارته قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

الآثار المسجلة

مادة (٥)

يجوز للوزير أن يقرر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المالك أو المشرف المسئول ، أن أي اثر ذي اهمية ملحوظة من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم يعتبر اثرا مسجلا .

مادة (٦)

ويتعين ابلاغ القرار المشار اليه في المادة السابقة الى المالك او الى المشرف المسئول ويجب ان يتضمن الابلاغ ما يؤكد ان اي اعتراض يثار ضد هذا القرار خلال ستين يوما من تاريخ الابلاغ سيكون موضع بحث الوزارة فورا .

مادة (٧)

ويجري تعليق صورة من الابلاغ المشار اليه في الموقع الانساني للآثر وتعلق صورة اخرى في مكان آخر بالقرب من الموقع . وعقب انقضاء مهلة الستين يوما يجوز للوزير بعد النظر في الاعتراض ان يسحب قراره او يؤيده .

مادة (٨)

على الوزارة ان تعد قائمة رسمية للآثار المسجلة يجري استكمالها باستمرار وتتضمن هذه القائمة وصفا موجزا للآثر المسجل مبينا موقعه الجغرافي ومحددا للسطح المحمي الذي يحيط به مع ذكر اسماء وعناوين المالك او بحسب الحالة المشرفين المسئولين وذلك مع ذكر التاريخ الذي تم فيه التسجيل .

مادة (٩)

يعاقب أي شخص يدمر أو يهدم أو ينقل أو يغير أو يشوه أو يقوم بأي عمل مما يسبب عنه ضياع أي أثر مسجل أو الحاق الضرر به بغرامة لا تتجاوز مائتي ريال أو بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بالعقوبتين معا .

مادة (١٠)

بدون الاخلال بأحكام المادة ٤ التي تطبق على جميع الآثار سواء كانت مسجلة او غير مسجلة ، لا يجوز الشروع في إقامة مبنى مستند الى اثر مسجل او اقامته داخل مجاله النظري بدون اذن كتابي صادر من الوزارة .

مادة (١١)

يتعين الحصول على ترخيصات مسبقة قبل مد أسلاك كهربائية تحت أو فوق سطح الأرض أو أسلاك هاتفية أو مواسير غاز أو نخط سواء لتوسعة أو لاصلاح أو لترميم المباني القائمة من الداخل أو الخارج ولكل الاعمال التي تتطلب طلاء بالدهان وإعادة تسطیح (أفقي أو رأسي) واعمال السباكة أو النجارة أو تصريف المياه وذلك بالنسبة لكل اثر مسجل .

مادة (١٢)

يحظر القيام بأي نوع من الدعاية داخل أو على الآثار المسجلة أو في مجالها النظري سواء كان ذلك عن طريق اعلانات ملصوقة أو اعلانات مضيئة كانت أو صوتية أو أي نوع آخر .

مادة (١٣)

في حالة مخالفة أي من أحكام المواد (١٠) أو (١١) أو (١٢) أعلاه يجوز للوزارة أن تأمر بإعادة الأثر المشار إليه إلى حالته الأصلية على حساب المخالف الذي يعاقب بالإضافة على ذلك بغرامة لا تتجاوز مائة ريال أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالعقوبتين معا .

مادة (١٤)

يتعين إبلاغ الوزارة فوراً عن بيع أي أثر مسجل - ويترتب على مخالفة من الوزارة المسئول هذه المادة إبطال صفقة البيع المشار إليها .

مادة (١٥)

يتعين على كل مالك لأثر مسجل أو مشرف عليه اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة عليه ولصيانته .

مادة (١٦)

يجوز للوزير أن يطلب من مالك الأثر المسجل أو من المشرف المسئول، حسب الأحوال تقديم تعهد كتابي يحتوي على قائمة الإجراءات الواجب اتخاذها والترتيبات اللازمة تمثيلاً مع أحكام المادة (١٥) أعلاه .

(ب) ويتضمن التعهد المذكور في الفقرة (أ) المسائل الآتية وكذلك المسائل الأخرى التي يقتضيها الحال :

١ - صيانة الأثر .

٢ - واجبات الأشخاص المكلفين بالأثر والمتولين حراسته .

٣ - التسهيلات الممنوحة للجمهور لزيارة الأثر وللموظفين المنتدبين من الوزارة لتفتيش ولحماية الأثار .

- بيع الاراضي بموقع الاثر لحكومة السلطنة بثمان يتم تحديده في ضوء الاسعار المتعارف عليها . أو طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة .
- هيئة تعيينها الوزارة تختص بفض أية خلافات تتعلق بموضوع التعهد .

مادة (١٧)

- (أ) يجوز للوزارة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المالك أو المشرف المسئول اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ الاثر المسجل الذي يتطلب تدعيما أو اصلاحا أو ترميما جسيما بشرط أن تتحمل الوزارة المسئولية المالية بالنسبة لجزء من المصاريف .
- (ب) لاغراض الفقرة أعلاه يعتبر التدعيم أو الاصلاح أو الترميم عملا جسيما اذا تجاوزت تكلفته ، أما الدخل الناتج من قيمة استثمار الاثر لمدة سنتين ، وأما في حالة عدم وجود دخل ، فجملة مصاريف الصيانة خلال الثلاث سنوات الاخيرة .
- (ج) يتم تحديد قيمة المساعدة المالية التي تتحملها الوزارة مع مراعاة الاهمية القومية للاثر المسجل وحالته الراهنة وطبيعة العمل الواجب انجازه ومدى اسهام المالك وباقي الاطراف المعنية .

مادة (١٨)

- وفي حالة التراضي بين الوزارة والمالك أو المشرف المسئول يبرم عقد بين الاطراف المعنية يحدد فيه طبيعة العمل الذي يجب تنفيذه والطريقة التي يمكن بها انجازه . ونصيب كل طرف في المصاريف وشروط ومواعيد سداذه .
- وتشرف الوزارة على العمل ويجوز للاقسام الفنية للوزارة اذا تراءى لها ذلك مناسبا أن تتولى هذا العمل بنفسها .

مادة (١٩)

- وفي حالة عدم قيام المالك لاثر مسجل بصيانتته بطريقة مرضية بالمخالفة لاحكام المادة (١٥) أو رفضه انجاز العمل المنصوص عنه في البند (١٧) يجوز للحكومة أن تستولي على الاثر المسجل المشار اليه دون تعويض ما . على انه اذا كان التخلف عن صيانة الاثر المسجل أو رفض انجاز العمل الذي تتطلبه الوزارة يرجع الى عجز موارد المالك المالية ففي هذه الحالة يتم الاستيلاء على الاثر مع التعويض طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة .

أعمال الحفر

مادة (٢٠)

يحظر الشروع في أعمال حفريات أثرية دون تصريح كتابي صادر من الوزارة .

(١) ويحدد هذا التصريح الشروط العامة والخاصة التي تنصب على منح الامتياز وعلى حقوق وواجبات صاحب الامتياز ومدة سريانه .

(ب) وبدون الاخلال بالتعويض والمصادرة ، فان أية مخالفة لحكم الفقرة السابقة يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز مائة ريال أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالعقوبتين معا .

مادة (٢١)

(١) اذا ترتب على القيام بأعمال بناء أو تحت أي ظروف أخرى تم الكشف عن آثار أو أشياء ذات طابع أثري فانه يتعين على كل من عثر على هذه الآثار أو الاشياء وعلى مالك الارض التي اكتشفت فيها ابلاغ اقرب جهة ادارية فوراً بخبر هذا الاكتشاف وتتولى هذه الجهة ابلاغ الامر الى الوزارة .

(ب) يعتبر المكتشف ومالك الارض مسئولين عن حفظ الموجودات المعثور عليها بصفة مؤقتة لحين تسليمها الى الجهة الادارية المختصة .

(ج) بدون الاخلال بأي تعويض مستحق فان التخلف عن الابلاغ عن الموجودات الاثرية التي اكتشفت بالمصادفة يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز مائة ريال أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بالعقوبتين معا .

مادة (٢٢)

(١) تعتبر جميع الاشياء الاثرية المنقولة المكتشفة خلال أعمال حفر أو بالمصادفة ملكاً للدولة مهما كان الوضع القانوني للارض التي اكتشفت فيها .

(ب) يجوز ان ينص التصريح الخاص باجراء الحفريات على ان عددا محدودا من الاشياء التي يتم الحصول عليها من الحفريات يرد الى القائم بأعمال الحفر اذا كانت مماثلة لاشياء اخرى وجدت في نفس الحفر ويمكن الاستغناء عنها .

(ج) يكون رد الاشياء المشار اليها في الفقرة السابقة الى من قام بأعمال الحفر مشروطا دائما بتعهده بتسليمها طوال المدة التي تحدد له الى متحف أو مراكز علمية أخرى مفتوحة للجمهور ، فاذا امتنع عن التسليم أو خالف شرط المدة عادت تلك الاشياء الى ملكية الدولة .

(د) تدفع الوزارة مكافأة معقولة الى اي شخص اكتشف بالمصادفة شيئا اثريا وأبلغ عنه طبقا لنص المادة (٢١) .

مادة (٢٣)

اذا اكتشف خلال اعمال الحفر او بالمصادفة اثر لا تزال اساساته ملتصقة بأرض غير مملوكة للدولة يجوز للدولة اكتساب ملكية الاثر والموقع الذي ترتكز دعائمه عليه مقابل تعويض المالك تعويضا مناسباً يقدر على اساس قيمة الارض والمباني التي كانت قائمة عليه قبل اكتشاف الاثر مع استبعاد قيمة الاثر نفسه أما رضاء وأما طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة .

مادة (٢٤)

اذا قررت الوزارة القيام بالحفريات بنفسها أو صرحت باجرائها على ارض ليست ملكا للدولة يجوز للوزارة - اذا لم تتوصل الى اتفاق مع مالك الارض أن تقرر الاستيلاء مؤقتا على هذه الارض طبقا لنصوص المادة (٢٥) ادناه .

مادة (٢٥)

تحدد الوزارة مدة الاستيلاء المؤقت ، وعند الاستيلاء يعد وصف لحالة الموقع يقره الطرفان .

يدفع تعويض نظير الاستيلاء المؤقت طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة . وبعد انتهاء مدة الاستيلاء - باستثناء الحالات التي تؤدي الحفريات الى اكتشاف اثر ثابت - يعاد الموقع الى حالته الاصلية بمعرفة الحكومة وعلى حسابها .

مادة (٢٦)

في جميع الحالات التي يجري فيها الحفر بناء على تصريح صادر من الوزارة يتعين اجراء الحفر تحت اشراف المصلحة الحكومية المختصة .

حماية وحفظ الممتلكات الثقافية المنقولة

مادة (٢٧)

(أ) يحظر على المالك أو أي شخص آخر اضرار أو تشويه أو ضرر أو طلاء بالدهان للممتلكات الثقافية المنقولة .

(ب) لا تطبق الفقرة (أ) اعلاه على ترميم الممتلكات الثقافية المنقولة اذا كان صدر تصريح بذلك من الوزارة .

مادة (٢٨)

يحظر حظرا تاما تصدير أية ممتلكات ثقافية منقولة بدون تصريح كتابي صادر من الوزارة واذا منح التصريح فيكون بشكل اذن تصدير يرد به وصف تفصيلي للممتلكات المشار اليها .

مادة (٢٩)

أية مخالفة لنصوص المادة (٢٧) أو المادة (٢٨) يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة ريال أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بالعقوبتين معا .

مادة (٣٠)

لا يخضع تصدير اشياء فنية حديثة يصنعها عمال وطنيون لاي قيود أو تصريح وتقوم الوزارة بوضع ختم على الاشياء المشار اليها بناء على طلب صاحب الشأن في سبيل تسهيل اثبات حقيقة الشيء واحتمال تصديره .

تسجيل الممتلكات الثقافية المنقولة

مادة (٣١)

يعود للوزارة اتخاذ القرار في شأن كل ملك ثقافي منقول له اهمية كبيرة من الناحية التاريخية او الفنية او العلمية ويشكل ضياعه خسارة كبيرة للتراث القومي بأنه ملك ثقافي منقول مسجل . وتتولى الوزارة ابلاغ قرارها لصاحب الملك الثقافي المشار اليه او المشرف المسئول عنه حسب الاحوال .

ويجوز للمالك أو المشرف المسئول ان يتقدم باعتراض على القرار المذكور خلال ستين يوما تسري من تاريخ الابلاغ المشار اليه الى الوزير الذي له بعد انتهاء آخر موعد الستين يوما ان يقرر حسبما يراه سحب القرار او تأييده .

مادة (٣٢)

تتولى الوزارة اعداد قائمة تستكمل باستمرار تحتوي على وصف تفصيلي لكل وحدة مسجلة من الممتلكات الثقافية بتحديد موقعها بدقة وبذكر اسم وعنوان المالك او المشرف المسئول .

مادة (٣٣)

(أ) يحظر تصدير الوحدات المسجلة للممتلكات الثقافية المنقولة .
(ب) ومع ذلك يجوز للوزارة - وبطريق الاستثناء - التصريح بتصدير مؤقت للممتلكات الثقافية المسجلة لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على سبيل الاعارة لدول أو لمؤسسات ثقافية أو متاحف اجنبية بقصد عرضها للجمهور أو لغرض تعليمي أو لغرض يتعلق بالبحث العلمي وذلك اذا حصلت الوزارة على ضمان كاف لردّها ولتأمينها ضد كل مخاطر الضرر والسرقة .

مادة (٣٤)

(أ) يعتبر صاحب الممتلكات الثقافية المنقولة المسجلة أو المشرف عليها مسئولاً عن تأمين سلامتها وصيانتها في حالة جيدة .
(ب) وفي حالة اختفاء الممتلكات المشار اليها يتعين على المالك أو المشرف المسئول ابلاغ ذلك فوراً للوزارة وعليها ان تقوم باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمنع التصدير والبيع الغير المشروع للممتلكات المسجلة واستردادها .

مادة (٣٥)

تعتبر الممتلكات الثقافية المنقولة المسجلة المملوكة للدولة غير قابلة للتداول وحق ملكيتها لا يسقط بالتقادم أو بغيره . اما الملوك منها للافراد فيجوز بيعه ولكن يتعين على مالكيها ، لتفادي اعلان بطلان البيع ، ان يقوم بابلاغ الوزارة بنية البيع وبأسماء وبعناوين المشترين المحتملين قبل البيع بشهرين على الاقل . ويجوز للوزارة استعمال حقها في الشفعة خلال تلك المدة .

مادة (٣٦)

اية مخالفة لنصوص المادة (٣٢) او المادة (٢٤) فقرة (ب) يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائتي ريال أو بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة أو بالعقوبتين معا . وزيادة على ذلك تصدر الممتلكات الثقافية المنقولة المسجلة المشار اليها لمصلحة الدولة بدون دفع اي تعويض .

شراء وبيع الملكية الثقافية المنقولة

مادة (٣٧)

(أ) لا يجوز لأي شخص بدون تصريح من الوزارة ان يزاول مهنة شراء وبيع الممتلكات الثقافية المنقولة . او اذا كان يتعامل في تسليف النقود ان يقبل هذه الممتلكات بصفة ضمان او رهن .

(ب) ويصدر هذا التصريح ابتداء لمدة سنة واحدة وبعد ذلك يمكن تجديده سنويا نظير دفع رسم تحدد قيمته دوريا ويطلق على كل شخص حاصل على هذا الاذن اسم « متعامل مرخص له في الممتلكات الثقافية المنقولة » ويجوز للوزارة في اي وقت الغاء او رفض التصريح المشار اليه لأي شخص ارتكب مخالفة لنصوص هذا القانون .

مادة (٣٨)

(أ) على كل مرخص له في الممتلكات الثقافية المنقولة ان يحتفظ بسجل يعده حسب القوائم التي يصدرها الوزير طبقا لهذا القانون يحوي بياناً بالممتلكات الثقافية المذكورة واسم البائع او المشتري حسب الاحوال ومصدها واصلها وان يجعل هذا السجل في متناول المفتشين المختصين في ساعات معقولة بمقر عمله .

مادة (٣٩)

يجب أن تعرض بوضوح في متاجر ومكاتب المتعاملين المرخص لهم ملصقات او اعلانات باللغتين العربية والانجليزية ، تحوي نصوص هذا القانون الخاصة بتصدير الملكية الثقافية المنقولة .

مادة (٤٠)

يعاقب على مخالفة أحكام المواد (٣٧) او (٣٨) او (٣٩) اعلاه بغرامة لا تتجاوز عشرين ريالاً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بالعقوبتين معا .

مادة (٤١)

لا تدخل المواد (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) اعلاه في دور التطبيق الفوري ويترك للوزارة تحديد تاريخ سريانها .

حماية تجمعات المباني والمواقع

مادة (٤٢)

- (أ) للوزير أن يعلن عن اية تجمعات مباني ذات قيمة كبرى من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية انها تجمعات مباني مسجلة .
- (ب) ويتعين اعلان قرار الوزير المشار اليه اعلاه فورا بمكان ظاهر بالقرب من تجمعات المباني المشار اليها وأي اعتراض يقدم ضد القرار المشار اليه خلال مدة ستين يوما ينظره الوزير .
- (ج) عقب انتهاء فترة الستين يوما يجوز للوزير بعد دراسة الاعتراض المشار اليه ان يسحب قراره او يؤيده .

مادة (٤٣)

على الوزارة ان تعد وتحفظ لديها قائمة رسمية لتجمعات المباني المسجلة تحتوي على وصف موجز لتجمعات المباني المسجلة وموقعها الجغرافي وتحديد للمنطقة المحيطة التي تحيط بها مع بيان اسماء وعناوين الملاك او المشرفين المسؤولين وذلك مع ذكر تاريخ التسجيل .

مادة (٤٤)

بدون الاخلال بالحماية التي تتمتع بها تجمعات المباني المسجلة بمقتضى النصوص التشريعية وبالاخص القوانين واللوائح الخاصة بالبلديات وتنمية المدن تخضع هذه التجمعات المسجلة لاحكام المواد (٤٥) و (٤٦) و (٤٧) ادناه .

مادة (٤٥)

يحظر حظرا باتا على اي شخص حتى ولو كان المالك القيام بتعديل في تجمعات المباني المسجلة او داخل مجالها البصري بدون اذن كتابي خاص صادر من الوزارة ويشمل هذا الحظر بصفة خاصة اعمال البناء وقلع الاشجار ومد اسلاك كهربائية او كابلات هاتفية سواء فوق او تحت الارض ومواسير الغاز او النفط وازدافات خارجية واصلاحات وترميمات للمباني القائمة وكل طلاء بالدهان الخارجي واعمال النجارة وتصريف المياه .

مادة (٤٦)

يبقى الملاك مسئولون عن صيانة المباني التي تكون التجمعات المسجلة او الموقع المسجل ولكن اذا اعتبرت الحكومة ان ترميما او تحسينا جسيما

لتجمعات المباني المسجلة ضروريا ، فانه يتعين عليها أن تدفع جزءا من المصاريف وينبغي عليها أن تصل الى اتفاق مع الملاك بشأن مباشرة وتنفيذ العمل .

مادة (٤٧)

تحظر اية دعاية سواء كان ذلك في شكل لافقات او اعلانات او باي شكل آخر يكون له تأثير سواء ضوئيا أو صوتيا داخل منطقة تجمعات المباني المسجلة وداخل مجالها البصري باستثناء العلامات داخل المحلات والمرخص فيها من الوزارة بشروط تحددها .

مادة (٤٨)

بالاضافة الى ما يلتزم به كل شخص يخالف احكام المواد (٤٥) او (٤٧) من اعادة ترميم المظهر الاصلي للمنطقة على حسابه الخاص فانه يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة ريال او بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر او بالعقوبتين معا .

مادة (٤٩)

تختص المحاكم الجزائية في السلطنة بالفصل في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (٥٠)

يلغى ما يتعارض مع هذا القانون او يخالف احكامه فيما صدر من تشريعات سابقة على العمل به .